مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٦١٣ ـ ٦٣٨
ISSN: 2222-6583

# علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر مع البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢١)

**آمنة حسن علي**

**د. خليل محمد الجبوري**

الجامعة العراقية –كلية الإدارة والاقتصاد –قسم العلوم المالية والمصرفية

**atheerrajubouri1@gmail.com**

**المستخلص**

هدف البحث إلى تحليل العلاقة الكمية بين الاستثمار الاجنبي والبطالة في العراق للمدة ( ٢٠٠٦ – ٢٠٢١) وذلك من خلال دراسة العلاقة النظرية والتطبيقية بين متغيرات البحث، وتم التحليل من خلال استخدام نموذج وصفي وتحليلي لدراسة العلاقة الكمية بين المتغيرات من أجل التوصل إلى نتائج واضحة تمكننا من وضع سياسات وتوصيات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، و من ابرز الاستنتاجات التي تم التوصل اليها هو ان يوجد علاقة عكسية تربط بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة.

الكلمات المفتاحية: الشركات متعددة الجنسية، التوظيف

The research aimed to analyze the quantitative relationship between foreign investment and unemployment in Iraq for the period (2006-2021) by studying the theoretical and applied relationship between the research variables, And one of the most prominent conclusions reached is that there is an inverse relationship between foreign direct investment and unemployment.

Keywords: Multinational corporations, recruitment

## المبحث الاول : منهجية البحث

### المقدمة

ازدادت اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال مساهمة الشركات المتعددة الجنسية فيما توفره من نقل للتكنولوجيا الحديثة وغيرها من المزايا التي تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال زيادة انتاجية المشاريع وتوفير فرص العمل لكثير من الباحثين عن العمل وتقليل نسب البطالة التي اصبحت ظاهرة عميقة في اغلب اقتصادات الدول النامية، كما ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تسهم في توفير الموارد المالية وسد عجز ميزان المدفوعات، بدلاً من اللجوء الى الاقتراض الخارجي وتحمل تكاليف وفوائد سداد كبيرة لهذه القروض، ففي الوقت الذي يسعى فيه المستثمرون الاجانب الى تحقيق العوائد من العمليات الانتاجية، فإن دافع الدول الجاذبة للاستثمار هو الاستفادة منها في تحقيق معدلات

نمو مقبولة وتعزيز التنمية الاقتصادية، ولهذا اتجهت اغلب الدول لتلك الاستثمارات، ومن اجل تحقيق ذلك قامت بإجراء العديد من الاصلاحات الاقتصادية، وقد بينت اغلب الدراسات وجود علاقة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة والبطالة.

في العراق وبعد العام ٢٠٠٣ برزت الحاجة الملحة للاستثمارات الاجنبية المباشرة خاصة بعد الدمار الذي حل بالبنى التحتية بعد الحرب وتوقف اغلب المشاريع الانتاجية عن العمل، وانعدام الامن والاستقرار السياسي والذي يعد من اهم العوائق التي تحد من دخول هذه الاستثمارات ومساهمتها بشكل فعال في الاقتصاد.

**مشكلة البحث**

تعد مشكلة البطالة واحدة من ابرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، اذ اخذت حيزاً كبيراً من اهتمامات الاقتصاديين وسعيهم الهادف لمعالجتها، ولكون الاستثمار الاجنبي المباشر واحداً من أبرز مصادر التمويل الدولية، لذا فقد سعت الدول الى فسح المجال امامه بغية توفير فرص عمل تمكنها من تخفيف الضغط على الشركات المحلية، فضلاً عن رفع مستوى التشغيل، والتقليل من معدلات البطالة.

ويمكن طرح التساؤل الاتي:

- ما هي العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة

**فرضية البحث**

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة

**اهمية البحث**

تأتي أهمية البحث من خلال تناوله للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي و معدل البطالة في العراق والتي تعد من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وذلك لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ينتج عنها بيئة غير مستقرة.

**اهداف البحث**

يهدف البحث الى تحديد أثر تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البطالة، ومدى اسهامها في سياسة التشغيل عبر تحليل العلاقة بينهما.

## المبحث الثاني: الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة

**اولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته**

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها قديمة بمفهومها كونها تعود الى منتصف القرن التاسع عشر حيث تناولها معظم الاقتصاديين الاوائل باسم حركة راس المال ومما يؤكد

ذلك هو ما قامت به الشركات الأمريكية من استثمارات في المملكة المتحدة فقد كانت البداية الفعلية لتدفق تلك الاستثمارات نحو بريطانيا عام (١٨٥٢) من قبل شركة (Colt) وتبعتها في عام (١٨٦٧) شركة (Singer) ( الجميل، ٢٠٠٢: ٢٦٩).

**١. مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر**

أخذت هذه الظاهرة بالتطور في القرن العشرين خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع مارشال لأعمار ما دمرته الحرب حيث قامت الولايات المتحدة الامريكية بشراء الكثير من الشركات والمعامل الصناعية في الدول الأوربية واليابان مستغلة الوضع الاقتصادي المتدهور لتلك البلدان (ذياب، ٢٠٠٤: ١٦-١٧).

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً عالمياً ملحوظاً وهذا يعود الى التغيرات الكبيرة والسريعة في الاقتصاد العالمي ومنها فشل سياسة الإقراض الدولي وظهور أزمة المديونية العالمية، ومن ثم بروز الشركات متعدية الجنسية وتعاظم دورها وفرض سيطرتها، واخيراً انتصار النظام الرأسمالي في حربه الباردة على النظام الاشتراكي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الاشتراكي ثم انتشار الأفكار الرأسمالية عالمياً من خلال فكرة العولمة.

تجدر الاشارة هنا الى أن مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر في القرن التاسع عشر لم يكن مصطلحاً مستقلاً بل كان جزءاً من مصطلح الاستثمار الدولي (International Investment)، وهذا يدل على إن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك العصر يختلف عن مفهومه في الوقت الحاضر، واستمر على هذا حتى عام (١٩٣٠) عندما أطلق الاقتصادي (Herbert Fise) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر على كل الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر على اسواق الأوراق المالية، أما مصطلح العلمي (FDI) وهو ملخص للمصطلح الشائع في اللغة الانجليزية (Foreign Direct Investment)، استخدم أول مرة عام (١٩٣٨) من قبل (Cleona Le Wiss) ( الجميل، ٢٠٠٢: ٢٤٥).

مما سبق نلاحظ ان الاستثمار الأجنبي المباشر كان جزءاً من مصطلح الاستثمار الدولي، وان هناك خلطاً بين مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي) ويعود الفضل في التمييز بين النوعين الى عمل (Arthur Boomfield) عام (١٩٦٨) اذ أعتمد المعيار الرقابي للتمييز بينهما واصبح المفهوم الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر ينطلق من مسالة الرقابة المباشرة من قبل الشركة على أعمالها في الخارج.

عرفت منظمة التجارة العالمية (WTO) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "استثمار يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما يسمي البلد الأم (Home Country) بامتلاك أصول أو موجودات ثابتة في

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٦١٣ ـ ٦٣٨
ISSN: 2222-6583

بلد آخر يسمى البلد المستقبل (Host Country) مع وجود النية لديه في ادارة ذلك الأصل" ( وايلس، ١٩٩٨: ٧٤).

أما منظمة الاونكتاد (Unctad) فعرفته بأنه عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر أجنبي يكون له الحق في ادارة موجوداته والرقابة عليها من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فرداً أو شركة أو مؤسسة ( unctad, 1998: 352).

كذلك تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDIs) بانها استثمارات طويلة الأجل في أصول استثمارية إنتاجية تمنح صاحبها نفوذاً مباشراً من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية التي تكفل له السيطرة على إدارة المشروع، ويحدد الحد الأدنى لهذه الملكية بنسبة (10%) أما الحد الأعلى فيختلف بحسب سياسة البلد المضيف (السامرائي، بدون تاريخ: ٩٤).

نظراً لصعوبة تحديد مفهوم السيطرة وللأغراض الإحصائية فقد عرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الأجنبي بأنه مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية او القوة التصويتية لحملة الأسهم لمؤسسة محدودة أو ما يعادل ذلك بالنسبة لمؤسسة فردية ( unctad,1997:108).

ويرى الدكتور منير ابراهيم هندي أن الاستثمار الأجنبي المباشر استثمار طويل الأجل ينطوي علـــــى قبول واستحسان الشركات المتعدية الجنسية (Transnational Corporations)، إذ يوفر الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في الادارة والاشراف والرقابة فضلاً عن الحق في أتخاذ القرارات الاستثمارية وتحديد الانشطة الانتاجية التي يرغب الدخول فيها وكذلك الارباح الضخمة التي يحصل عليها (هندي، ١٩٩٤: ٤٣).

من المفاهيم أعلاه يتضح لنا ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في اصول انتاجية يرافقه نقل اصول مادية وغير مادية ويعني ضمناً أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير على المشروع المقام في بلد أخر غير بلده الأم.

**٢. مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر**

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاثة مكونات (السامرائي، ٢٠٠٢: ١٥):

**أ. راس المال السهمي Equity Capital**

هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي على ان لا تقل هذه الحصة عن (10%) حسب تعريف (IMF) من أسهم رأس مال الشركة

المساهمة، وكقاعدة عامة تكون هذه الحصة كافية عادة لمنح المالك الأجنبي درجة من السيطرة الفعلية على أدارة المشروع.

ب. **الارباح المعاد استثمارها Reinvested earnings**

تشمل على حصة المستثمر الأجنبي المباشر (نسبة الى مشاركته السهمية) من الارباح غير الموزعة كأرباح الاسهم او الارباح غير المحولة الى المستثمر المباشر، وتحتجز هذه الارباح من قبل الشركات من اجل اعادة استثمارها في البلد المضيف.

ج. **القروض داخل الشركة Intra-company Loans**

تتضمن معاملات الدين داخل الشركة، وتعزى الى الاستدانة القصيرة او الطويلة الاجل من الدول او الشركات الاخرى (من غير البلد المضيف) اضافة الى اقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين وغالباً ما تكون بين الشركة متعدية الجنسية المقر والفروع التابعة لها.

تعد الشركات المتعدية الجنسية أهم جهة تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما انها المصدر الرئيسي له وهي شركات ذات قدرة عالية على تخطي الحدود ونشر أنشطتها في مختلف ارجاء العالم ويعد الاستثمار الاجنبي المباشر أهم أدواتها التي تعمل بها ( unctad, 1998: 1).

تعد معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تذبذبها معياراً اساسياً لقياس مدى النمو المتعاظم لدور الشركات المتعدية الجنسية في الاقتصاد العالمي (ذياب، ٢٠٠٤: ٤١).

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر ببعض المزايا والمنافع والآثار الايجابية، اذ تؤدي هذه الاستثمارات نمطين من تحويل المواد من الدولة الأم الى البلد المضيف وهما: تحولات رأس المال والمعلومات، والتي تشمل المعلومات التنظيمية والمهارات الفنية والتحولات الثقافية، ولذلك فإن الاستثمار الاجنبي المباشر له قدرة كاملة على توفير رؤوس الاموال الى البلدان النامية، وتوفير فرص عمل ودخول بشكل اجور ومرتبات وارباح، الامر الذي من شأنه ان يدعم جهود التنمية الاقتصادية، فالبلدان المضيفة تأمل ان تؤدي الإمدادات المختلفة، من راس المال والمعرفة والتقنية الى دعم طموحاتها الإنمائية، على ان تسمح التنمية فيما بعد بالتخلص من اعتمادها على الإمدادات الخارجية(محمد، ١٩٩٧: ١٢٠).

**ثالثاً: محددات وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر**

**١. محددات الاستثمار الاجنبي المباشر**

تعتمد عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل البلد المضيف على العديد من المعايير التي تحدد قرار الاستثمار، وتختلف هذه المعايير باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، وإن المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٦١٣ ـ ٦٣٨
ISSN: 2222-6583

والقانونية تؤثر في تدفقات رأس المال تأثيراً سلبياً أو إيجابياً على فرص نجاح المشروع الاستثماري ، على الرغم من الحوافز التي تقدمها البلدان النامية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، الا أنه يلاحظ انخفاضاً في حجم هذه التدفقات، هذا يعني أن التدفقات لا تعتمد على الحوافز التي توفرها الدول بقدر ما تعتمد على محددات أخرى تؤثر على حجم ونوع هذه التدفقات، وهناك عدد من المحددات يمكن ايجازها بالاتي:

أ. **إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر:**

يعد هذا المحدد من المحددات التي لها تأثير مباشر على الاستثمارات في البلد المضيف كالاستقرار السياسي، حيث أنه كلما كان المناخ السياسي للبلد مستقر وغير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية وساعدها على زيادة استثماراتها (unctad, 1998:51).

يساعد النظام السياسي القائم على الحرية واحترام حقوق الإنسان وثقة للمواطنين فيه عالية، مما يعني خلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار الأجنبي، فالمستثمر الأجنبي لا يخاطر إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم، لا نتوقع منه القيام باستثماراته وإنشاء مشاريعه في دولة تنعدم فيها الحياة السياسية المستقرة (جبة، ١٩٩٧: ٢٣٤).

تعاني البلدان الأفريقية من التقلبات السياسية والانقلابات العسكرية، وهذا أدى الى قلة التدفقات الاستثمارية الأجنبية، اذ حصلت على (٦٥%) من الحجم الكلي للتدفقات الداخلية للدول النامية في عام (١٩٩٥)، اما الدول (دول جنوب شرق آسيا والباسيفك) فقد حصلت على (٥٦%) من إجمالي التدفقات الداخلية للبلدان النامية في عام (١٩٩٦)، الصين لديها حصة أكبر، بينما كانت حصة الدول العربية في هذه الاستثمارات أقل من (٢%)، ويعود السبب الى الظروف السياسية غير المستقرة وعدم القدرة على الانفتاح على العالم الخارجي كما في البلدان الأخرى.

تعمل القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل الشركات المتعددة الجنسيات على تنظيم العلاقة بين أطراف البنية الاقتصادية، وتكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وتجنب فرض ضرائب مزدوجة، هذه كلها عوامل تساعد على جذب المستثمر الأجنبي.

مهما بلغت القوانين والتشريعات من التطور والشمولية في الضمانات التي تعطيها للشركات الأجنبية ، ليس كافياً لتشجيع المستثمرين الأجانب وجعلهم يستثمرون في البلد المضيف، إذاً هذه القوانين هي بمثابة أعمال تقوم بها الدولة ممثلة في سلطتها التشريعية ، وتحكمها ظروف داخلية ومتغيرات مرتبطة بالبلد المضيف ، ومن ثم تصبح عرضة للتغير أو حتى الإلغاء من قبل الدولة وبإرادة منفردة، وهذا يضع المستثمر الأجنبي في موقف حرج ويخضع استثماراته لمتغيرات داخل البلد

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٦١٣ ـ ٦٣٨
ISSN: 2222-6583

المضيف لا يمكن سيطرة عليها ، لذا تسعى الشركات الأجنبية إلى إبرام اتفاقيات دولية ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية (العنزي، ١٩٩٧: ٢٥٢).

في أوائل تسعينيات القرن الماضي، عندما برزت ظاهرة العولمة وما تلاها بدأت سياسة الخصخصة والانفتاح الاقتصادي في البلدان النامية بعد المشاكل التي واجهت القطاع العام وظهور العديد من الشركات الخاسرة ، سياسة الخصخصة تعتمد على آلية السوق في إطار فلسفة النظام الرأسمالي (دعه يعمل دعه يمر ) لربط البلدان النامية بالسوق العالمية ومواجهة تحديات العولمة وبالتالي التأثير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال السماح للمستثمرين الأجانب بالوصول إلى السوق الداخلية والمساهمة في اقتصاد البلد المعني عن طريق شراء بعض الشركات أو المساهمة فيها بحصة معينه وإعطاء إشارات للمستثمرين الأجانب بان البلد المعني صار يرحب بالاستثمارات الخارجية خاصة في البنى الأساسية (عبداللطيف، ١٩٩٥: ٧٢).

يؤكد الاقتصاديان ( أجوسن و ماير) في دراسة تم إعدادها عام (٢٠٠٠) بأنه عندما تحول الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الخدمات كنتيجة للخصخصة في أمريكا الجنوبية في عقد التسعينيات ، كان هناك إزاحة للشركات المحلية وإحلال للشركات الأجنبية محلها ( U.N, 2005: 80).

ب. **التسهيلات لتيسير وإدارة أعمال المستثمرين:**

تركز التسهيلات على التحفيز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار والكفاءة الإدارية والنواحي الاجتماعية(التعليمية والترفيهية) والتقريب الذاتي (التآلف مع اللغة والثقافة المحلية )( Sadik,2001:19).

من بين التدابير التي تتخذها الدولة المضيفة لتيسير أعمال المستثمرين الأجانب ، وتتمثل هذه التدابير بتشجيع الاستثمار وإعطاء الحوافز المناسبة وخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، والحد من الفساد المالي والإداري المستشري في البلدان النامية، وتحسين الكفاءة الإدارية، وتوفير المرافق العامة والقضاء على البيروقراطية المنتشرة في الأجهزة الحكومية ، على سبيل المثال البلدان الأفريقية التي بذلت جهوداً لتحسين بيئة الأعمال للمستثمرين الأجانب ،وهذا يتضمن تخفيض البيروقراطية (الروتين) وتدخل الدولة في النشاط الاستثماري ، وانشاء وكالات تشجيع وترويج الاستثمار ، لكن الفساد في هذه البلدان لا يزال عائقا أمام قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان (Unctad,1997:184).

ج. **المحددات الاقتصادية :** ان حجم السوق وإمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد

الخام أو من أسواق كبيرة ،و حجم السوق يعتمد على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين ، والتي يعبر عنها بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، لان الدولة التي يكون معدل نموه الاقتصادي عالي يتلاءم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية ، وهدف المستثمرين ليس فقط إنتاج السوق الداخلية بل تصدير الأسواق الخارجية أيضاً( Faisal and other, 2005:8 ) .

إن بروز مجموعة الاقتصاديات النامية الناشئة وزيادة مقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية باتجاهها هو نتيجة الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو، على اعتبار، أن ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي هو علامه على الاستقرار الاقتصادي في البلاد وبالتالي زيادة الطلب الكلي ودخل الأفراد، ومن هنا يتضح وجود علاقة طردية بين الزيادة في تدفق رأس المال الخارجي و معدلات النمو الاقتصادي(جميل، ٢٠٠٤: ٢٤).

تتعرض أسواق البلدان المضيفة وخاصة النامية منها المستثمر الأجنبي إلى مخاطر مختلفة، مثل مخاطر وتقلب أسعار الصرف خصوصاً باتجاه الانخفاض، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدفع بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى الارتفاع، والعكس صحيح ، وكذلك تؤدي أسعار الفائدة دوراً في تدفقات الاستثمار الأجنبي، فأسعار الفائدة المنخفضة لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الأسواق المحلية (Benoit , 2005: 12) .

تهتم بعض الشركات متعددة الجنسية بالأجور ومستوياتها المنخفضة في البلدان النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ تسعى الشركات الأجنبية العاملة في الصناعات والتي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيفة لتصنيع المنتوج النهائي مثل (صناعة المنسوجات) إلى إنشاء معامل لها في الدول النامية للانتفاع من الأيدي العاملة منخفضة الأجر، وفي حالات أُخرى قررت الشركة كجزء من استراتيجيتها العالمية أن توطن المراحل التصنيعية ذات العمالة الكثيفة لجميع منتجاتها في البلدان منخفضة الاجور ( يونس واخرون، ٢٠٠٦: ١٠٢).

هذا يؤكد وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأجر المنخفض، فكلما كان الأجر منخفضاً كلما شجع ذلك في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف وبالعكس، وبالرغم من ذلك فالبلدان النامية المنخفضة الأجور ليست العامل الوحيد في جذب المستثمر الأجنبي، فهو ينظر ايضاً إلى مستوى تعليم ومهارة العمال في تلك البلدان، لأنه من السهل تدريب العمال ذوي المستوى التعليمي الجيد وإيصالهم إلى أعلى مستوى إنتاجي في مدة اقل من العمال ذوي المستوى التعليمي المنخفض، ولتحقيق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لابد من توفر الموارد الطبيعية وبأسعار مناسبة وبكفاءة عالية، إذ لا بد أن يتكامل هذا العامل مع العوامل السابقة من أوضاع

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٦١٣ ـ ٦٣٨
ISSN: 2222-6583

سياسية مستقرة وأداء اقتصادي ومالي سليم، فالقوانين والتشريعات الملائمة لا تكفي وحدها لتبرير تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية.

**رابعاً: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد**

تعد عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الشركات متعددة الجنسية ورغبة البلدان النامية باستقبال هذه الاستثمارات، مسألة مرتبطة بكيفية الموازنة بين كلف ومنافع هذه الاستثمارات، أي الموائمة بين تحقيق الأرباح وتقليل المخاطر للطرفين، والآثار قد تكون إيجابية أو سلبية على البلد المضيف، ومن أهم هذه الآثار على الاقتصادي العراقي ما يأتي:

**١. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي**

تساعد تدفقات الاستثمار الأجنبي في حالات معينة في زيادة مستوى الاستثمار المحلي باعتبارها منحة إضافية للمدخرات الوطنية اللازمة للقيام بالمشاريع الإنتاجية ففي حالة انخفاض المدخرات الوطنية، و يضيف من الاستثمار الأجنبي إلى التكوين الرأسمالي الثابت الذي يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية الناجمة عن النقص في المدخرات الوطنية وهذا ما يؤدي إلى زيادة موارد النقد الأجنبي التي تساعد على خلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين وتحفيز الشركات المحلية على شراء المدخلات الوسيطة المصنوعة محلياً وزيادة الصادرات، والنتيجة تكون زيادة الاستثمارات المحلية التي ترفع من معدل التكوين الرأسمالي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي (EL – Erian , 1997:3).

أُعدت دراسة من قبل الاونكتاد في عام (١٩٩٢ ) قدمت دعماً واضحاً لدور الاستثمار الأجنبي المباشر كماكنة للنمو الاقتصادي في الدول النامية، فمن المتوقع أن يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر كحافز للاستثمار المحلي عن طريق الإضافة إلى المواد المحلية وتقديم إشارة على الثقة بفرص الاستثمار، كانت محل بحث الاقتصادي العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي ، اللذان بحثا المدى الذي يستقطب عنده الاستثمار الأجنبي الاستثمار المحلي، وطبقاً للأنموذج فإن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي تختلف ما بين الدول اعتماداً على السياسة المحلية وطبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل(أنشطة جديدة أو أنشطة سائدة Khalid , op cit: (3).

يمكن النظر إلى الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من الاقتصادات الدولية عن طريق مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس مال الثابت، إذ كانت على المستوى العالمي (٤.١%) كمتوسط للسنوات (١٩٨٩-١٩٩٤)، وزادت إلى (١٦.٣%) عام (١٩٩٩) ( العلي، ٢٠٠٤: ١٦).

لا يعكس الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو المتسارعة له بالضرورة نتائج إيجابية على الاقتصاد المحلي، فقد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض الادخار والاستثمار المحليين بسبب المنافسة مع الشركات متعددة الجنسية، وفشلها في إعادة استثمار أرباحها داخل البلد المضيف، وهذا بالنتيجة يؤدي إلى انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، كما يحد من إمكانية توسيع الشركات المحلية لإنتاجها ولا سيما التي تتخصص في إنتاج السلع الوسيطة، حيث تقوم الشركات المستثمرة باستيراد هذه السلع ومستلزمات إنتاج من الشركة الأم في بلد المنشأ ( اكواز/ ٢٠٠٥: ٩١)

**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التوظيف**

يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر فرص عمل للعمالة المحلية، الامر الذي يؤدي انخفاض مستويات البطالة المنتشرة في البلدان النامية عن طريق التوسع الأفقي في مشاريع الاستثمار الأجنبي ذات الأحجام الكبيرة التي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة وغير ماهرة، وبالتالي يشجع ذلك الشركات متعددة الجنسيات على فتح برامج لتدريب وتطوير مهارات الأيدي العاملة في اقتصاديات البلدان المضيفة، وذلك بتطور رأس المال البشري (هاجن، ١٩٨٨: ٥٣١) .

في دراسة اعدت من قبل الاونكتاد عام (١٩٩٤) والتي بينت أن مستوى الاستخدام المتحقق من قبل الشركات متعددة الجنسية بلغ حوالي (٧٣) مليون نسمة، وهذه النسبة لا تمثل سوى (٣%) من السكان النشطين في مختلف أرجاء العالم ، وإن (١٠%) فقط من هذه الأعداد يعمل في قطاعات أخرى غير القطاع الزراعي (Unctad, 1996: 51) .

إن الخبرات والمهارات الفنية والإدارية والعلمية التي يكتسبها العمال المحليين تساعدهم على نقلها واستخدامها في الشركات الوطنية عندما يلتحقون بها، ومن ناحية أخرى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في إعادة توزيع الدخول في البلدان النامية عن طريق استخدامه لفنون الإنتاج المتقدمة كثيفة رأس المال وعماله ماهرة، والإعادة في توزيع الدخل تكون لصالح الفئات المرتفعة الدخل من الموظفين والعمال المهرة المستخدمين وهم في الأغلب محدودي العدد، ويبقى العمال غير المهرة يحصلون على دخول منخفضة، وما يزيد الأمور سوءاً هو زيادة أعداد الشركات الأجنبية كثيفة رأس المال وحلولها محل الشركات الوطنية كثيفة العمل وهذا يعني تزايد معدلات البطالة وحرمان عدد كبير من المواطنين من الحصول على مستوى دخل مستقر (السامرائي،٢٠٠٢: ٢٩٧) .

يتحدد المؤشر الحقيقي لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف في البلد المضيف بالدخل المتحقق من عناصر الإنتاج الوطنية ( أي القيمة المضافة المتحققة )، فدخل الشركات متعددة الجنسية المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل أي فائدة حقيقية للدولة المضيفة إلا الجزء المنفق منه في داخل البلد، لذا تلجأ هذه الشركات إلى استيراد جزء كبير من مدخلاتها في العملية

الإنتاجية من الشركة الأصلية أو من الخارج، عندئذ تنخفض مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وتصبح أرقام مبيعاتها مؤشر مضلل لتقدير مساهمتها في الاقتصاد الوطني (جميل، ٢٠٠١: ٥٤).

مما سبق نلاحظ التناقض حول البعد الوظيفي للاستثمارات الأجنبية فمن جهة تشير بعضها إلى قيام تلك الشركات بدور هام في توظيف الأيدي العاملة عن طريق انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان المضيفة، أضافة إلى فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الأمامية والخلفية مع الصناعات المحلية وزيادة مستوى الإنتاجية في المجتمع وزيادة دخول أصحاب الميل الحدي المرتفع للادخار والاستثمار، ومن ناحية أخرى يشكك البعض في قدرة هذه الشركات بسبب تركيزها على الصناعات والأنشطة التي تعتمد على أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال واستخدامها لأنواع محددة من العمال واتجاهاً لزيادة مستوى الأجور مما يجعل استخدام الآلة أفضل من العمالة، وإن نتائج وتأثيرات الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد على الممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها والمستوى الفني للأيدي العاملة في البلدان المضيفة.

**٢. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا**

تشتمل التكنولوجية على المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين، وإن تطور المستوى التكنولوجي عنصر هام للعملية الإنتاجية، أذ تعتبر أبرز عناصر الإنتاج، حيث ساهم التقدم التكنولوجي في تحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية بما يتراوح بين (٧٠ – ٧٥%) ( محمد، ٢٠٠٤: ١٣٨).

توفر الشركات متعددة الجنسية احتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات ذات المستوى التكنولوجي بشروط ميسرة، مما يتيح للشركات المحلية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية، فإذا توقف تدفق رأس المال الأجنبي أو تغيرت اتجاهاته فإن نقل التكنولوجيا وأثرها على الاقتصاديات المضيفة سيستمر (الشرع، ٢٠٠٦: ٤٤).

للاستثمار الأجنبي المباشر دور في نقل التكنولوجيا، وله اولوية لدى صانعي القرار في البلدان النامية، فقد عمدت بعض هذه البلدان إلى تحرير أنظمتها الخاصة لنقل التكنولوجيا لتصبح أكثر انتقاء وملائمة لظروفها الاقتصادية، كما أنها حاولت زيادة قدرتها على تطوير التكنولوجيات المنقولة، وزيادة الروابط بين الشركات الأجنبية وفروعها وبين الشركات المحلية، ويمكن القول أن تحديد مدى ملائمة التكنولوجيا الجديدة لاقتصاد البلد المضيف تملية قدراته وخصائصه ومميزاته النسبية، على سبيل المثال إذا كانت الدولة تملك فائضاً في الأيدي العاملة وتعاني من البطالة، فإنها ستلجأ إلى الصناعات كثيفة العمل، أما إذا اتصفت بندرة في الأيدي العاملة فإنها تتجه نحو الصناعات كثيفة رأس المال (السلامة، ١٩٩٧: ١٨٠).

للشركات المتعددة الجنسيات دوراً في زيادة كفاءة استخدام التكنولوجيا المتوافرة وتكييفها مع الظروف المحلية، معتمدة على الخبرات التي حصلت عليها من تجاربها في بلدان نامية أخرى، و في بعض الحالات تلجأ هذه الشركات إلى فتح مراكز للبحث والتطوير محلية، وتطوير تقنياتها بما يتلاءم ونمط الاستهلاك السائد، كما يمكنها تحفيز الكفاءات التقنية في الشركات المحلية ، بتقديم المساعدات وزيادة حدة المنافسة ( الاونكتاد، ١٩٩٩: ٣٩).

تواجه البلدان النامية مشكلتان في نقل التكنولوجيا، الأولى هي مدى ملائمة التكنولوجيا التي توفرها الشركات متعددة الجنسية لظروف البلد، والثانية تتعلق بتكاليف التي تتحملها هذه الشركات مقابل نقل هذه التكنولوجيا من قبل مراكز البحث والتطوير في البلدان المتقدمة ( عبد الحسن واخرون، ١٩٩٨: ٤٠).

تشير بعض الدراسات إلى أن التكنولوجيا المتطورة قد وجدت في الأساس لتناسب ظروف اقتصادات البلدان المتقدمة، وهي اقتصادات ذات كثافة رأسمالية لوفرته فيها، وقلة تكلفته النسبية وللأيدي العاملة القدرة على تشغيل وإدارة هذه التقنية كونها هي من قامت باختراعها وتطويرها، لذا فإن نقل التكنولوجيا الأفقي يدمر بعض الصناعات التقليدية واستغلال الأيدي العاملة الرخيصة، لذلك أبقت الشركات متعددة الجنسية التكنولوجيا المتطورة تحت سيطرتها لتعظيم أرباحها وليس بهدف خدمة وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (ندا واخرون، ٢٠٠٦: ١٤٠).

لا توجه الشركات متعددة الجنسية استثماراتها إلى القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم في معالجة الخلل الهيكلي لاقتصاديات البلدان النامية، باستخدام التكنولوجيا المتطورة، مما يؤدي إلى قيام قطاعات اقتصادية متقدمة نسبياً من الناحية التقنية والإدارية متمثلة بفروع الشركات الأجنبية مقارنة بقطاعات أخرى متخلفة تكنولوجياً، متمثلة بالشركات المحلية، ولذلك تذهب استثمارات الشركات الأجنبية نحو قطاع الصناعة الاستخراجية من أجل استغلال الموارد الطبيعية في البلدان النامية وتوجيهها إلى البلد الأم دون القيام بأي عملية تصنيعية داخل هذه البلدان.

**٣. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات**

لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً مباشراً في ميزان المدفوعات ثنائياً لكل من البلد المصدر لرؤوس الأموال والبلد المتلقي لها، وميزان المدفوعات لكل دولة يبين مجموع ما يتسلمه ومجموع ما ينفقه في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت الذي تحصل الاستثمارات الأجنبية منه يزداد الأنفاق بالنسبة للبلد المصدر (المستثمر) وهذه يسبب له عجزاً في ميزان مدفوعاته ( إذا زاد مجموع ما ينفقه على مجموع ما يستلمه)، وللاستثمارات الأجنبية دور بارز في العجز الكبير في ميزان مدفوعات الولايات

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٦١٣ ـ ٦٣٨
ISSN: 2222-6583

المتحدة أثناء الستينيات، الأمر الذي دفعها إلى وضع قيود على الاستثمارات الأمريكية في الخارج منذ عام (١٩٦٥) إلى عام (١٩٧٤) (الحسناوي، ١٩٨٧: ١٤٧) .

لميزان المدفوعات آثاراً ايجابية في المدى المتوسط والبعيد وغالباً ما تكون سلبية ، وذلك بسبب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الا انها تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية ، إذ يعمل نشاط الشركات الأجنبية على زيادة الاستيراد في البلد المضيف من السلع الوسيطة والخدمات، وهذه الشركات تبدأ في تحويل أرباحها إلى البلد الأم، ودفع التمويل الوارد لتلك الشركات وفوائده من المصارف في الخارج ، ودفع أموال مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، إضافة إلى أن العمال الأجانب يقومون بتحويل جزء من مرتباتهم إلى الخارج ، هذا على الرغم من إمكانية زيادة صادرات البلد النامي (المضيف) عن طريق نشاط الشركات الأجنبية وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق العالمية، و هناك ممارسات من هذه الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية، مثل قيام الشركة الأم بالحد من صادرات فروعها في الدول المضيفة، وكثيراً ما يحظر على الفروع من ممارسة المنافسة في الأسواق العالمية، أو لا يسمح لها إلا بالتصدير لأسواق معينة، وتزداد الضغوط على ميزان المدفوعات للبلد المضيف، بسبب سياسات التسعير للصادرات والاستيرادات التي تتبعها الشركات الأجنبية، حيث تعمد الشركة الأم إلى رفع أسعار السلع والخدمات التي تقدمها لبعض فروعها (جميل، ٢٠٠٢: ٥٥).

**٤. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في أسعار الصرف ومعدلات التضخم**

يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على حساب رأس المال، وبالتالي يؤثر على موقف سوق النقد الأجنبي وأسعار الصرف (جانقي و اخرون،٢٠٠٦: ٢٣)

تؤثر التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر على أداء السياسة النقدية في البلدان النامية من خلال التأثير على استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم النقدي، فعندما يكون سعر الصرف في البلد المضيف مرناً تماماً، فإن تدفق رؤوس الأموال يؤدي إلى رفع قيمة عملة البلد المضيف وانخفاض في السعر النسبي للسلع المستوردة، ويرتفع الاستهلاك المحلي، ومن ثم تنخفض الضغوط التضخمية، وبذلك يقل احتمال أن يكون لتدفقات رأس المال الأجنبي أثر تضخمي (الورد واخرون، ٢٠٠١: ١١١).

أُستخدمت سياسة تثبيت سعر الصرف في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية من قبل المشاركين في بريتون وودز، ويمكن تصحيحها بعد التشاور مع صندوق النقد الدولي ( جوبينيان، ١٩٩٨: ١٥).

إن الضغوط التضخمية الناتجة عن تدفقات الاستثمار الأجنبية فيما إذا كانت هذه التدفقات انعكاسا لزيادة الطلب على النقد الأجنبي عند كل مستوى من مستويات الفائدة، أو تعود إلى عوامل أخرى ( الحسني، ١٩٩٩: ٢٧٦).

في عام (١٩٩٥) تلقت بعض الدول تدفقات استثمارية كبيرة مثل الأرجنتين وهنغاريا والمكسيك، ارتفاع كبير وطويل الأمد في سعر الصرف الحقيقي في النصف الأول من عقد التسعينيات في القرن الماضي، وربما تكون هذه الزيادة الكبيرة في التدفقات الرأسمالية التي اجتذبتها على أثر موجة الإصلاح الاقتصادي الشامل، ساعد هذا الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي على المدى البعيد، الا ان هذه الارتفاعات المستمرة تهدد القدرة التنافسية للبلد في الخارج، وتخلق مناخاً من فقدان الثقة من قبل المستثمرين الأجانب، على العكس من ذلك، ففي بعض الدول الآسيوية أنخفض سعر الصرف بدلاً من الارتفاع، نتيجة لسياسة التوحد المالي وتحرير التجارة ( دادوش واخرون، ١٩٩٥: ٣).

**٥. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي**

أظهرت الدراسات تأثيرات مختلفة على الاستثمار الأجنبي المباشر في السياسات العامة، وذلك لخضوع الحكومات الوطنية لضغوطات الشركات الأجنبية لتحقق أهدافها والإضرار بالمصالح الوطنية للبلد المضيف، فللشركات الأجنبية بدائل غير متوفرة لدى الشركات المحلية، وهذا ما يجعلها تتهرب من للسياسات العامة للبلد المضيف، فيما لو واجهت تشريعات جديدة تتعارض مع أهدافها في هذا البلد ( عبد الحسن واخرون، ١٩٩٨: ٤٣).

تؤدي العولمة وأداتها المتمثلة بالاستثمار الأجنبي المباشر الى الإخلال بالأنظمة والقيم والتقاليد الاجتماعية، ولها آثارها سلبية، فالثقافات التي ترافق الشركات متعددة الجنسية هي ثقافة المنظمين المادية التي لا تتلاءم مع ثقافة البلدان النامية الأقل مادية، فضلاً عن الطريقة التي تقوم بها الشركات الأجنبية بالدعاية التي من الممكن أن تؤثر على ثقافة المجتمع من خلال أثر المحاكاة، وغالباً ما تكون مشاريع الشركات الأجنبية في المناطق الحضرية، وتكون فرص الاستخدام داخل هذه المناطق وهذا ما يحدث الهجرة بين المناطق الريفية والحضرية والآثار الثقافية والاجتماعية السلبية، مثل فقدان الوحدة الاجتماعية ( جوبنيان، ١٩٩٨: ١٥).

**خامساً: ماهية البطالة وما انواعها**

تعد البطالة من اهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مختلف اقتصاديات العالم، والدول النامية على وجه الخصوص، كما تختلف حدتها من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر، كما أنها أصبحت تثير مشكلات عديدة قد تؤثر سلباً بشكل أو بأخر على البنيان الاقتصادي والاجتماعي.....الخ.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٦١٣ ـ ٦٣٨
ISSN: 2222-6583

يمكن تحديد مفهوم البطالة على انها "تعطيل جزء من قوة العمل الكلية، أي العرض الكلي للعمل، وذلك بسبب عدم توافر فرص العمل الكافية لاستيعاب جميع قوة العمل ولمدة محددة ، أي تعطيل الاشخاص الراغبين في العمل والقادرين علية نتيجة أسباب متعددة" ( جودة واخرون، ٢٠١٠: ٦٥).

يشير مفهوم البطالة ايضاً الى أن الفرد يكون في سن العمل، وقادراً على اداءه جسمياً وعقلياً ، ويبحث عنه ولا يجده مما يترتب عليه تعطله رغم احتياجه إلى الاجر و الذي سيتقاضاه إذا ما توفرت له فرصة عمل ( الزغبي، ٢٠٠٠: ١٤٩).

بعد تحديد مفهوم البطالة، لا بد لنا من تحديد مفهوم من هو العاطل عن العمل، حيث يعرف مكتب الاحصاءات المركزي (CSO) The Central office Statistics العاطلين عن العمل بأنهم: ليس اولئك الافراد غير العاملين فقط، بل يشمل أيضاً الباحثين عن العمل النشيطين، فضلاً عن الباحثين عن العمل غير النشيطين الذين يرغبون بالعمل ولا زالوا يبحثون عنه :Sengenberger ,2011 (.www.ilo.org/publns).

حسب هذا التعريف حددت الحالات التي يعد فيها الشخص عاطلاً عن العمل وهي:

١. العمال المحبطون الذين يكونوا في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل لكنهم لا يحصلون عليه.
٢. الافراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل دون ارادتهم، و بإمكانهم العمل طوال الوقت.
٣. العمال الذين لهم عمل ولكنهم إثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا عنه بصفة مؤقتة لسبب من الاسباب كالمرض والعطل وغيرها من الاسباب.
٤. العمال الذين يعملون اعمالاً إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم يعملون لحساب أنفسهم.
٥. الاطفال و المرضى وكبار السن والعجزة، والذين أحيلوا على التقاعد.
٦. الاشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلبة والذين بصدد تنمية مهاراتهم.
٧. الاشخاص المالكين للثروة والمال والقادرين على العمل ولكنهم ال يبحثون عنه.

ويشير معدل البطالة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى عدد الأشخاص العاطلين كنسبة مئوية من القوة العاملة (إجمالي عدد الأشخاص العاملين والعاطلين).

مما سبق يمكن ان نستنتج أن الوصول الى مفهوم متفق على البطالة أمر صعب، إذ يتوقف مفهومها على الظروف القائمة من حيث الزمان والمكان ،ومهما اختلفت المفاهيم الا انها تتفق جوهرياً، لذلك يرى الباحثون ان البطالة يمكن ان تعرف على انها عدم قدرة الدول على توفير وظيفة او فرص عمل

لمواطنيها والتي من خلالها يمكن سد احتياجاتهم المتعددة وتكفل لهم العيش الكريم والحياة الرغيدة بعيدا عن اي شكل من اشكال الفقر والحاجة.

تباينت الآراء حول انواع البطالة، وحدد كل مفكر وباحث انواعا من زوايا مختلفة، الا ان ابرز انواع البطالة يمكن ايجازها بالاتي ( القريشي، ٢٠٠٧: ١٨٧):

١. **البطالة المقنعة:** يرتبط هذا النوع من البطالة بالبطالة الدورية أثناء فترة الركود الاقتصادي، ويظهر هذه النوع بسبب وجود أفراد قادرين عمى العمل، لكنهم لا يعملون بمهاراتهم كلها، ولا يستفيدون من كامل طاقتهم لنجاح عملهم، إذ ينشأ هذا النوع في الحالات التي يكون فيها عدد العمال يفوق الحاجة الفعلية للعمل.
٢. **البطالة الاختيارية:** ويقصد بها وجود أفراد لا يرغبون بالعمل عند الاجر السائد في السوق، وذلك لمرونة الاجور والاسعار التي تسود السوق، اي لا توجد بطالة إجبارية لأن الاجور والاسعار تتحرك بحرية لتعيد الوضع إلى حالة التوازن.
٣. **البطالة الهيكلية:** يظهر هذا النوع من البطالة نتيجة حدوث تغيرات في الحالة الاقتصادية، الامر الذي يؤدي إلى ظهور عدم توافق بين مهارات العمال والمهارات المطلوبة في مجال الاعمال والفرص الوظيفية المتاحة، أي بمعنى البطالة التي تنجم عن بيئة الطلب الاجمالي بسبب التغير في أوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة، إذ يؤدي النمو في النشاطات الاقتصادية وانكماشها.
٤. **البطالة الاحتكاكية:** تنتج عن ترك الموظفين لوظائفهم القديمة للانتقال أو البحث عن وظائف جديدة، إذ يتخلى أغلب الموظفين في هذا النوع من البطالة عن وظائفهم ذاتياً، بسبب رغبتهم في ترك العمل، أو بسبب رغبتهم في الحصول على راتب أعلى في وظيفة جديدة.
٥. **البطالة الدورية الموسمية:** وتكون المرتبطة بمعدل البطالة الطبيعية، وتظهر نتيجة للتغيرات في موسم التوظيف، إذ ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكمي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية.
٦. **بطالة القفر:** تنتج عن نقص في التنمية (تنمية رأس المال بشقيه البشري والمادي، أو نقص الطاقة الانتاجية بصفة عامة)، حيث أن افرادها لا يجدون فرص عمل في محيطها للعمل الثابت والمستقر، وبعكس البطالة في الاصناف السابقة التي تؤدي إلى الهجرة الخارجية للأيدي العاملة.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٦١٣ ـ ٦٣٨
ISSN: 2222-6583

## المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة

انتشرت البطالة في الاقتصاد العراقي، والتي أخذت أنواعاً مختلفة من البطالة، الا أن معظمها كانت بطالة هيكلية، والتي تعد أشد انواع البطالة، وذلك لأنه ينتج أساسا بسبب عدم توفر عمل للأشخاص القادرين على العمل و الراغبين فيه، ويعود سبب ذلك هو فشل السياسات التشغيلية، وعدم انتظام سوق العمل، و ضعف القدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي، كل هذه الاسباب شكلت بمجملها واقع البطالة في الاقتصاد العراقي، والتي كانت ناتجة في أغلب الاحوال عن فائض في الايدي العاملة غير الفنية. مما تجدر الاشارة اليه بأن البطالة الهيكلية لا يمكن استئصالها بشكل كامل من سوق العمل ، اي لا بد من وجود حد أدنى للبطالة لأن تخفيض معدل البطالة الاجمالي إلى الصفر أمر مستحيل في أي مجتمع من المجتمعات، او قد يكون غير مرغوب فيه لأنه يعني علمياً تقييد حرية العمال في الانتقال من عمل الى آخر أو أنهم يقبلوا بأول فرصة عمل تتاح لهم بدلاً من السعي للحصول على أفضل الفرص( العيسى،٢٠٠٦: ٢٥٠).

يبين لنا الجدول (١) تطور اعداد ونسب البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٦- ٢٠٢١) وحسب ما مبين ادناه

**جدول (١) تطور اعداد ونسب البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢١)**

| السنوات | عدد السكان (مليون نسمة) | عدد القوى العاملة/ الف نسمة | معدل النمو السنوي للقوى العاملة% | عدد العاطلين عن العمل | معدل البطالة* % |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٦ | ٢٨,٨ | ١١٥٥٧٤١ | – | ٢٠٢٢٥٤ | ١٧.٥ |
| ٢٠٠٧ | ٢٩,٦ | ٢٠٦٠٢٦٠ | ٧٨.٢ | ٢٤٣١١٠ | ١١,٨ |
| ٢٠٠٨ | ٣٠,٥ | ٢٢٨٧٦٧٥ | ١١.١ | ٣٥٠٠١٤ | ١٥,٣ |
| ٢٠٠٩ | ٣١,٥ | ٢٣٢٠٢٤٧ | ١.٤ | ٣٥٩٦٣٨ | ١٥,٥ |
| ٢٠١٠ | ٣٢,٣ | ٢٤٦٨٤٢٢ | ٦.٤ | ٢٧٣٩٩٤ | ١١,١ |
| ٢٠١١ | ٣٣.٣ | ٢٥٢٧٤١١ | ٢.٤ | ٢٧٨٠١٥ | ١١ |
| ٢٠١٢ | ٣٤,٢ | ٢٨٠٧٠٦٧ | ١١.١ | ٣١١٥٨٤ | ١١.١ |
| ٢٠١٣ | ٣٥,٤ | ٢٨٢٧٦٦٧ | ٠.٧ | ٣٣٩٣٢٠ | ١٢ |
| ٢٠١٤ | ٣٤,٨ | ٣٩٨٥٨٩٨ | ٤٠.٩ | ٣٧٨٦٦٠ | ٩.٥ |
| ٢٠١٥ | ٣٥,٢ | ٧٩٠٩٠٧٢ | ٩٨.٤ | ١٢٧٣٣٦٠ | ١٦.١ |

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٦١٣ ـ ٦٣٨
ISSN: 2222-6583

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٦ | ٣٦,١ | ١٠٠٢٥٤٣٠ | ٢٦.٧ | ٢٠٣٥١٦٢ | ٢٠.٣ |
| ٢٠١٧ | ٣٧,١ | ١٠٠٢٠٦٣٤ | (٠.١) | ٢٠٤٤٢٠٩ | ٢٠.٤ |
| ٢٠١٨ | ٣٨,١٢٤ | ١٠٣٩٠٦١٦ | ٣.٧ | ٢٣٤٨٢٧٩ | ٢٢.٦ |
| ٢٠١٩ | ٣٩,١٢٧ | ١٠٦٩٨٣٩٥ | ٢.٩ | ١٩٤٧١٠٧ | ١٨.٢ |
| ٢٠٢٠ | ٤٠,١٥٠ | ١٠٦٦٣٣٣٥ | (٠.٣) | ١٤٧١٥٤٠ | ١٣.٨ |
| ٢٠٢١ | ٤١,١٩٠ | ١٠٦٤٣٢٢٦ | (٠.٢) | ١٧٢٤٢٠٢ | ١٦.٢ |

**الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، دائرة الاحصاء وبيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة التشغيل والقروض للأعوام (٢٠٠٦-٢٠٢١).**

***تم حساب معدل البطالة بقسمة عدد العاطلين عن العمل على عدد القوى العاملة خلال مدة البحث.**

تشير البطالة الى نسبة افراد العاطلين عن العمل مقسوماً على اعداد القوى العاملة ، اذ نلاحظ من الجدول (١) اعلاه ارتفاع اعداد القوى العاملة خلال المدة (٢٠٠٦- ٢٠٢١) اذا بلغ عددهم في العام (٢٠٠٦) ( ١١٥٥٧٤١) الف نسمة في حين بلغ عددهم في العام (٢٠٢١) حوالي ( ١٠٦٤٣٢٦٦)، في حين بلغت اعداد العاطلين عن العمل في العام (٢٠٠٦) ما مقداره (٢٠٢٢٥٤)، في حين كان عددهم في العام (٢٠٢١) حوالي (١٧٢٤٢٠٢).

اما فيما يتعلق بمعدلات البطالة، فنرى ان المعدلات اخذت بالانخفاض التدريجي الى العام (٢٠١٤) اذ بلغت نسبتها ( ٩.١٥%)، ويعود سبب ذلك لتحسن في سوق العمل وزيادة الطلب على الايدي العاملة. ولكن بعد ذلك ارتفعت هذه النسبة لتصل في عام (٢٠١٥) الى ( ١٦.١%) واخذت النسبة بالارتفاع لتصل في العام (٢٠١٨) لأعلى مستوياتها، اذ بلغت (٢٢.٦%) وذلك نتيجة الاحداث التي شهدها البلد والتي نتج عنها عمليات النزوح والتهجير إلى عدد كبير من المحافظات العراقية، ثم عاودت بالانخفاض في العام (٢٠٢٠) ليصل معدلها الى (١٣.٨%) وعادت للارتفاع عام (٢٠٢١) ليصل معدلها الى ( ١٦.٢%)، ويمكن عرض مسيرة معدلات البطالة من خلال الشكل (١) ادناه

شكل (١) تطور معدلات البطالة للمدة ( ٢٠٠٦- ٢٠٢١)

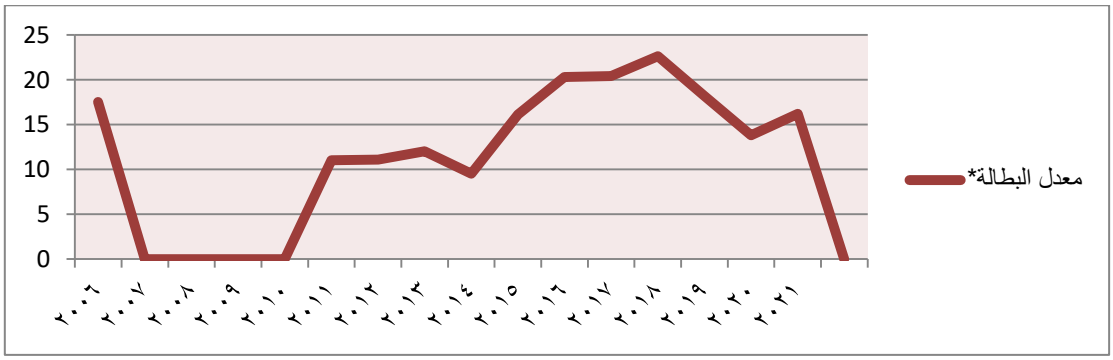

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٦١٣ ـ ٦٣٨
ISSN: 2222-6583

- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

يظهر لنا من الشكل (١) اعلاه امرين، الاول الانخفاض الحاد، أي ان مسيرة معدل البطالة كانت مستقرة نوعاً ما ثم بدأت بالانخفاض خلال المدة (٢٠٠٧- ٢٠١٤).

الامر الثاني، الارتفاع الحاد، أي ان مسيرة معدلات البطالة قفزت لترتفع بشكل مفاجئ من عام (٢٠١٥) وحتى العام (٢٠١٨) ، ثم عاود الانخفاض في الاعوام (٢٠١٩- ٢٠٢١)

واذا ما نظرنا الى اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر والذي يعد احد ركائز النمو الاقتصادي، حيث يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية للبلد، وتغيير البنية الاقتصادية للبلد وتعديل اختلالاته الهيكلية، إذ انه كلما زاد حجم الاستثمار ازدادت معه معدلات النمو الاقتصادي، وذلك عبر تشغيل القوى العاملة وزيادة القيمة المضافة والانتاجية ( عمران، ٢٠١٣: ١٧).

يمكن توضيح تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة للعراق والخارجة منه للمدة (٢٠٠٦- ٢٠٢١) من خلال الجدول(٢) ادناه.

جدول (٢) تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢١) مليار دولار

| السنة | تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (في الداخل) | تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (في الخارج) | صافي الاستثمار الاجنبي المباشر |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٦ | ٣٨٣ | ٣٠٥ | ٧٨ |
| ٢٠٠٧ | ٩٧٢ | ٨ | ٩٦٤ |
| ٢٠٠٨ | ١٨٥٦ | ٣٤ | ١.٨٢٢ |
| ٢٠٠٩ | ١٥٩٨ | ٧٢ | ١.٥٢٦ |
| ٢٠١٠ | ١٣٩٦ | ١٢٥ | ١.٢٧١ |
| ٢٠١١ | ١٦١٧ | ٣٦٦ | ١.٥١٦ |
| ٢٠١٢ | ٣٤٠٠ | ٤٩٠ | ٢.٩١٠ |
| ٢٠١٣ | ٥١٣١ | ٢٧٧ | ٢.٦١٢ |
| ٢٠١٤ | ٤٧٨١ | ٢٤٢ | -١٠,٤١٨ |
| ٢٠١٥ | ٣٤٦٨ | ١٤٨ | -٧,٧٢٢ |
| ٢٠١٦ | ٣٩٥١ | ٣٠٤ | -٦,٥٦٠ |
| ٢٠١٧ | ٢٨٣٨ | ٧٨ | -٥.١١٠ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٨ | ٢٨٥١ | ١٨٨ | ٥.٠٧٣ |
| ٢٠١٩ | ٢١١٧ | ٦٤ | ٣٢٩٦.٨ |
| ٢٠٢٠ | ٢٨٥٩ | ٧٩ | ٣٠٤٤,٠ |
| ٢٠٢١ | ٢٦١٣ | ٨٣ | ٢٧٧١,٩ |

**المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي وبيانات البنك الدولي للأعوام (٢٠٠٦– ٢٠٢١).**

وبالنظر الى الجدول (٢) نجد ان حجم التدفقات الداخلة الى العراق للمدة (٢٠٠٦– ٢٠٢١) قد بلغ اعلى مستوياته عام (٢٠١٤) حيث بلغ (١٠.١٧٦) مليون دولار، وسرعان ما انخفض الى السالب في الاعوام ( ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨) ليبلغ ( ٧.٥٧٤، ٦.٢٥٦، ٥.٠٣٢، ٤.٨٨٥) على التوالي ، ويعود سبب هذا الانخفاض الى سوء الوضع الامني في تلك الاعوام والمتمثلة بسيطرة التنظيمات الارهابية على بعض المحافظات، اما في الاعوام ( ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١) استمر الانخفاض ليبلغ ( ٣.٠٦٧، ٢.٨٥٩، ٢.٦١٣) وذلك بسبب انتشار جائحة (كوفيد –١٩)، والشكل (٢) يوضح لنا صافي التدفقات الاجنبية المباشرة الداخلة الى العراق للمدة ( ٢٠٠٦– ٢٠٢١)

**شكل (٢) اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة للعراق للمدة (٢٠٠٦– ٢٠٢١)**

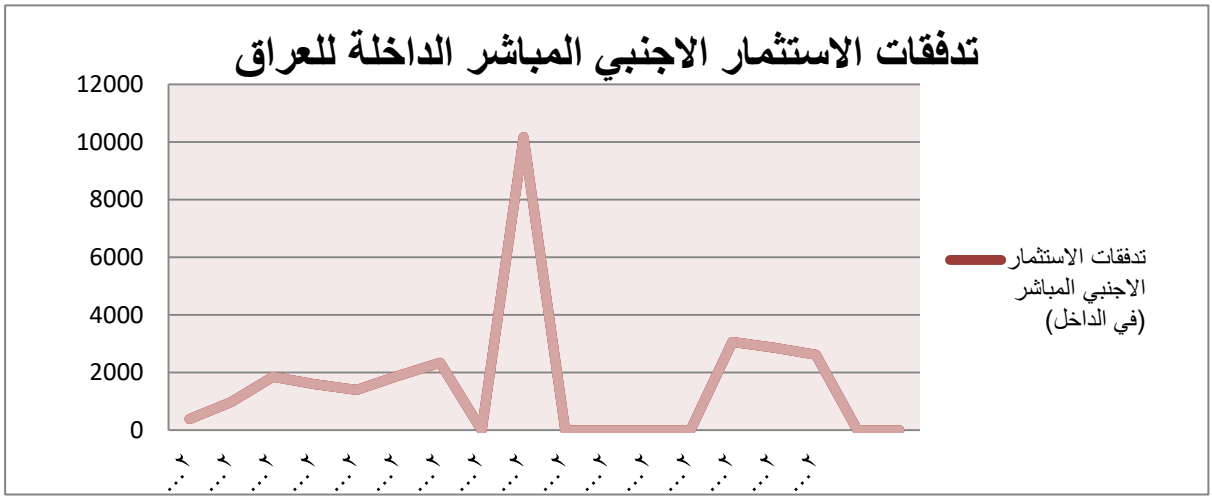


– **من اعداد الباحث بالاعتماد على بيات الجدول (٢).**

يشير المخطط في الشكل (٢) اعلاه لمسيرة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة للعراق والذي انخفض بشكل حاد لتصبح نسبته بالسالب خلال المدة (٢٠١٥–٢٠١٨)، أي ان التدفقات النقدية الوافدة إلى العراق و التي تعود للمستثمر الاجنبي أصبحت أقل من المسحوبة، ويعود ذلك للأسباب الأمنية بالدرجة الاساس التي تسبب في سقوط محافظات تحت سيطرة التنظيمات الارهابية، والتي ادت الى تدهور نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر، كما موضح في الشكل اعلاه.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٤ (٢٠٢٣)، ص: ٦١٣ ـ ٦٣٨
ISSN: 2222-6583

عند ملاحظة المسار العام في لكلا الشكلين للبطالة(١) والاستثمار الاجنبي المباشر(٢) يمكننا القول انهما يسيران باتجاهين متعاكسين، خاصة عام ٢٠١٤ فما فوق، أي ان البطالة في العراق تعود لتدهور الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين البطالة والاستثمار الاجنبي المباشر.

يتبين لنا مما سبق ان للاستثمار الاجنبي المباشر علاقة مباشرة في سوق العمل فقد يحدث آثاراً ايجابية اذا ما وفر الوظائف الجديدة، ويكون مثمراً اذا ما كان مهتماً بشبكات الضمان الاجتماعي، كما أن للاستثمار الاجنبي المباشر وجهين، الاول ايجابي من خلال ما توفره من فرص عمل، اذ يعمل على تحقيق وفرات اقتصادية للعمال متمثلة في ارتفاع الاجور وزيادة القدرة الانتاجية عن طريق تدريب القوى العاملة على الاساليب الفنية المتطورة ورفع كفاءتهم، بالإضافة الى ان قيام مشاريع لتلك الاستثمارات سيخلق فرص عمل جديدة، كذلك اختيار التكنولوجيا المناسبة سيمكن من بقاء العقول والكفاءات للعمل مع المستثمر الاجنبي بدلاً من ان تخرج خارج البلد.

اما الوجه الثاني فهو سلبي يعمل على تعزيز ظاهرة البطالة في البلد في حال استقدام عمالة اجنبية، او ان الشركة المستثمرة تسعى للاستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنية المستخدمة.

واخيراً، فإن من اهم اسباب انتشار البطالة في العراق هو اتكال لعاطلين عن العمل على ما يوفره القطاع العام من فرص عمل، والذي يعد المشغل الرئيسي لليد العاملة، وهذا نتيجة طبيعية نظراً لطبيعة الاقتصاد الريعي في البلد.

## الاستنتاجات

١. يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر ببعض المزايا والمنافع والآثار الايجابية، اذ تؤدي هذه الاستثمارات نمطين من تحويل المواد من الدولة الأم الى البلد المضيف وهما: تحولات رأس المال والمعلومات، والتي تشمل المعلومات التنظيمية والمهارات الفنية والتحولات الثقافية، ولذلك فإن الاستثمار الاجنبي المباشر له قدرة كاملة على توفير رؤوس الاموال الى البلدان النامية، وتوفير فرص عمل ودخول بشكل اجور ومرتبات وارباح.

٢. وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأجر المنخفض، فكلما كان الأجر منخفضاً كلما شجع ذلك في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف وبالعكس.

٣. وجود تناقض حول البعد الوظيفي للاستثمارات الأجنبية فمن جهة تشير بعضها إلى قيام تلك الشركات بدور هام في توظيف الأيدي العاملة عن طريق انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان المضيفة، أضافة إلى فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الأمامية والخلفية مع

الصناعات المحلية وزيادة مستوى الإنتاجية في المجتمع وزيادة الدخول، في حين يشكك البعض في قدرة هذه الشركات بسبب تركيزها على الصناعات والأنشطة التي تعتمد على أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال واستخدامها لأنواع محددة من العمال واتجاهاً لزيادة مستوى الأجور مما يجعل استخدام الآلة أفضل من العمالة، وإن نتائج وتأثيرات الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد على الممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها والمستوى الفني للأيدي العاملة في البلدان المضيفة.

٤. للاستثمار الاجنبي المباشر علاقة مباشرة في سوق العمل فقد يحدث آثاراً ايجابية اذا ما وفر الوظائف الجديدة، ويكون مثمراً اذا ما كان مهتماً بشبكات الضمان الاجتماعي، اذ يعمل على تحقيق وفرات اقتصادية للعمال متمثلة في ارتفاع الاجور وزيادة القدرة الانتاجية عن طريق تدريب القوى العاملة على الاساليب الفنية المتطورة ورفع كفاءتهم، او قد يحدث اثاراً سلبية تعمل على تعزيز ظاهرة البطالة في البلد في حال استقدام عمالة اجنبية، او ان الشركة المستثمرة تسعى للاستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنية المستخدمة.

## التوصيات

١. العمل على استتباب الوضع الامني واستقراره وذلك لأجل استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر للبلد.

٢. ضرورة مراجعة القوانين والتشريعات وان تتضمن قوانين العمل في السوق وضوابط للمنافسة، ووضع ضوابط لمنع الاحتكار، وكذلك حماية المستهلك من استغلال الاسعار للسلع والخدمات المقدمة.

٣. العمل على تقليل استقدام العمالة الاجنبية ، واشتراط على المستثمر الاجنبي توظيف العمالة المحلية وذلك للتقليل من نسب البطالة وكذلك تقليل تحويلات الأموال إلى الخارج، وتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي.

٤. انشاء قطاع مصرفي متطور يواكب التطور في العالم الخارجي ، كي يشعر المستثمر الاجنبي بالاطمئنان على استثماراته.

## قائمة المصادر

١. إبراهيم عبد اللطيف، الخصخصة والاستثمار الأجنبي، مجلة الإدارة، المجلد ٢٧، العدد الثالث، يناير، ١٩٩٥.

٢. إبراهيم موسى الورد وحسين عجلان حسين، أثر عولمة تدفق حركة رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصادات البلدان النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث، ٢٠٠١.
٣. افريت هاجن (اقتصاديات التنمية) ترجمة جورج خوري، مركز الكتب، الأردن، ١٩٨٨.
٤. أوري دادوش وميلان براهمبهات، توقع انعكاس تدفقات رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (٣١)، العدد (٤)، ديسمبر، ١٩٩٥.
٥. الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي– الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات التنمية ١٩٩٩، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ١٩٩٩.
٦. دايفيد وايلس. التنمية الصناعية المستديمة ودور الاستثمار الاجنبي المباشر. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي، ١٩٩٨.
٧. رشيد حمد العنزي، قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ٢٤–٢٥ نوفمبر، ١٩٩٧.
٨. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ــ نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد الأول، ٢٠٠٤.
٩. زينب عبد العظيم محمد، السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة ١٩٨١– ١٩٩١، دراسة من منظور الاقتصاد السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط١ عام ١٩٩٧.
١٠. ستار جبار عمران، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية للفترة من (٢٠٠٣ – ٢٠١٠ )، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العدد ٩٥ ، ٢٠١٣.
١١. سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ٢٠٠٢.
١٢. سعد محمود الكواز، تدفقات الاستثمار الأجنبي وآثارها في اقتصاديات الأقطار النامية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (٢٧)، العدد (٧٨)، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
١٣. شاكر محمد ذياب، ما العولمة. طبعة بغداد، ٢٠٠٤.
١٤. صلاح عبد الحسن وهناء عبد الغفار، الاستثمارات الأجنبية – المسوغات والأخطار، حلقة نقاشية، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (٢٥) بغداد، شباط، ١٩٩٨.

١٥. عباس جبار الشرع، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي: دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (٥) العدد (١٧) جامعة البصرة، كانون الثاني، ٢٠٠٦.

١٦. عبد الله حمد السلامة، الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية: دراسة نظرية وتطبيقية، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض ٢٤-٢٥ نوفمبر، ١٩٩٧.

١٧. عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.

١٨. علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، العدد (٢١) السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤.

١٩. كريم مهدي الحسناوي، الاقتصاد الدولي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٧.

٢٠. مانويل جويتيان، كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٣٥، العدد ٢، ١٩٩٨.

٢١. مخلص محمد جبة، الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض ٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٩٧.

٢٢. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٧.

٢٣. مفيد ذنون يونس ودينا أحمد عمر، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة، مجلة بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة العدد (١٥)، ٢٠٠٦.

٢٤. منير ابراهيم هنـــــدي. صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين، منشأة المعارف، القاهرة ١٩٩٤.

٢٥. ندوة هلال جودة و رجاء عبد الله عيسى ،، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda- Yamamot ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٣، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠١٠.

٢٦. نزار سعد الدين العيسى و ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكمي مبادى وتطبيقات ، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦.

٢٧. نعمان عباس ندا وآخرون، العولمة وانعكاساتها على التنمية في الدول النامية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (١٣)، العدد (٥)، جامعة تكريت، ٢٠٠٦.

٢٨. هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين انموذجاً، بيت الحكمة بغداد، ٢٠٠٢.

٢٩. هناء عبد الغفار السامرائي، ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق، دراسة مقدمة الى مركز العراق للدراسات/ رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي منشورة من قبل مركز العراق للدراسات، بدون تاريخ.

٣٠. هيثم الزغبي ، اسس ومبادئ الاقتصاد الكمي، الطبعة الاولى، دار الفكر، عمان، الاردن، ٢٠٠٠.

٣١. هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته، مجلة أربد للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة أربد الأهلية، الأردن، ٢٠٠٢.

٣٢. هيل عجمي جميل، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٨) العدد (٢٨) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

٣٣. يعقوب علي جانقي وعلم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تحت عنوان (الاستثمار الاجنبي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ، ٢٠٠٦.

34. Ali T. Sadik . Ali A . Bolbol ( Mobilizing International capital for Arab Economic Development : with Special Refrence to the Role and Determinants of FDI ) Arab Economic Jornal ، No (26) ، vol (10) ، winter 2001.

35. Benoit Mercereau ( FDI Flows to Asia : Did the Dragon crowd out the Tigers) ، IMF ، wp / 05 / 189 / ، septemper 2005 .

36. Faisal Ahmed ، Rabah Arezki and Norbert funke ( The Composition of capital flow : Issouth Africa Different ) IMF ، wp / 05/ 40 ، March 2005.

37.Khalid Sekkat and Marie - Ange ، op. cit.

38.Mohamed EL – Erian & Mahmoud EL- Gamal (Attraction Foreign Investment to Arab countries: Getting the Basic Right) Working paper 9718 ، U. S. A ، 1997 .

39.Sengenberger Wener, 2011, Beyond The Measurement of Unemployment and Underemployment, International Labor Organization (IOL), First Published.www.ilo.org/publns

40. U. N ، (world Economic and social survery 2005: Financing for Development)، New York، 2005 .

41.UNCTAD ( world Investment Report 1998 : Trends and Determinants) op . cit ،

42.UNCTAD (Foreign Direct Investment، Trade ، Aid and Migration) U. N، Geneva, March 1996.

43. UNCTAD (world Investment Report 1996: Investment ، Trade and International policy Arrangements) op. cit .

44.Unctad, World Investment Report 1997 .

45.Unctad, World Investment Report 1998.